

أمнести إنترناشيونال، إسرائيل | بيمكوم - مخططون لأجل الحق في التخطيط | بتسيلم - مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة | جيشاه (مسلك) - مركز حماية حق الحركة والتنقل | جمعية حقوق المواطن في إسرائيل | اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل | هموكيد - مركز الدفاع عن الفرد | حقل - حلف لحماية حقوق الإنسان | يش دين - منظمة متطوعين لحقوق الإنسان | عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل | غير عميم - لأجل الاستقرار والمساواة ومستقبل سياسي متفق عليه في القدس | عيمق شفيه | عكفوت - معهد أبحاث الصراع الإسرائيلي الفلسطيني | حاخامات لحقوق الإنسان | أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل | شوفريم شتيكاه - كاسرو الصمت | تورا تصيدق

20.10.20

إلى السيد جاي أشكنازي

وزير الخارجية

تحية وبعد،

الموضوع: طرد أعضاء طاقم المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة

نحن منظمات حقوق إنسان في إسرائيل نتوجه إليك بخصوص قرار وزارتك "قطع العلاقة" مع المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وإذ يبدو أن هذا القرار تضمن الامتناع عن إصدار أو تجديد تأشيرات دخول لطاقم المفوضية يضطر العاملون في المفوضية القادمين من خارج البلاد إلى المغادرة كما لا يتمكن العاملون الجدد من القدوم.

يعمل مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة منذ 25 عاماً، منذ العام 1996. يعمل هذا المكتب في المناطق المحتلة - الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة - ويطلب من العاملين فيه الحصول على تأشيرات دخول إسرائيلية فقط لأن إسرائيل وحدها من يملك قرار السماح أو عدم السماح بدخول المناطق المحتلة.

مثل هذه التأشيرات تعطى للعاملين في المفوضية منذ أكثر من جيل ولكن الآن وفي خطوة لا سابق لها قررت الوزارة التي ترأسها أنت أن توقف تماماً إصدار التأشيرات مما يمس بعمل مكتب المفوضية.

منذ سنين وحكومات إسرائيل المتعاقبة تسعى جاهدة لإسكات النقد الضروري لسياساتها في المناطق المحتلة وما تنطوي عليه من انتهاك الحقوق الأساسية لملايين الفلسطينيين على نحو خطير ومتواصل وواسع النطاق. ضمن هذه السياسة الزامية إلى إدامة هذا الواقع تدير وزارة الخارجية ووزارة الشؤون الاستراتيجية ومعهما هيئات إسرائيلية أخرى حملة علنية أو خفية، مباشرة أو غير مباشرة، غايتها التشهير بالمنظمات والناشطين سواء كانوا فلسطينيين أو إسرائيليين أو دوليين والتنديد بهم وإبعادهم فقط لأنهم يكشفون حقيقة ممارسات إسرائيل في المناطق المحتلة. لا تتورع الوزارات والهيئات عن اللجوء في حملتها إلى أكاذيب من قبيل اتهام الناشطين بمعاداة السامية ودعم الإرهاب وشتى الافتراءات الأخرى والغاية من ذلك كله إسكات النقد وإدامة الاحتلال والاضطهاد والنهب مع التنصل من أية محاسبة أو مساءلة.

تنضم الخطوة الأخيرة ضد مفوضية الأمم المتحدة إلى خطوات شتى متواصلة سبقتها - من ذلك فرض قيود صارمة على حركة موظف مكتب أمستي في رام الله السيد ليث أبو زياد؛ إبعاد مدير مرصد حقوق الإنسان ("هيومان رايتس واتش" - HRW) السيد عمر شاكور ومنعه من دخول إسرائيل والمناطق المحتلة؛ دمج مدير منظمة "الحق" السيد شعوان جبارين بصفة "إرهابي يرتدي بدلة"؛ وغير ذلك الكثير الكثير. حتى أن رئيس الحكومة رخب مؤخراً بالعقوبات الأمريكية ضد محكمة الجنايات الدولية في لاهاي في مسعى عنيف آخر لترهيب هيئة دولية مركزية تعمل لأجل حماية حقوق الإنسان.

قطع العلاقة مع مفوضية الأمم المتحدة ورفض تجديد تأشيرات عمل طواقمها لهي أمور تمس بسير عمل مكتب المفوضية في المنطقة وتخرق التزام إسرائيل كدولة موقعة على ميثاق الأمم المتحدة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وتمكينها من العمل في المناطق الواقعة تحت سيطرتها وممارسة مهامها هناك إحقاقاً لأهداف هيئة الأمم المتحدة.

لكنّ محاولات كمّ الأفواه ستبوء بالفشل جميعها: لن تنجح في إخفاء مضمون السياسات الإسرائيليّة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل في المناطق الواقعة تحت سيطرتها ولن تشلّ عملنا وعمل زملائنا ولن نُسكتنا ولن تثنينا.
نناشدك بهذا أن تتراجع عن الخطوات التي اتّخذتموها ضدّ طاقم المفوضيّة وأن تجدد تأشيرات مكوّثهم وأن تستأنف إصدار تأشيرات جديدة وأن تمكّن المفوضيّة من مواصلة عملها بانتظام.